وتجدر الاشارة إلى أن عملية تحسين الخدمات وتطويرها لم تأخذ، منذ البداية، شكلاً واحداً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي توجه الحكم العسكري في الضفة الغربية، إلى انشاء قيادات عسكرية تولي اهتمامها بالاعتناء بالسكان والاقتصاد إلى جانب وجود قيادات أخرى ألقيت عليها مهمة المحافظة على الامن من الناحية العسكرية، ظل الحكم العسكري في القطاع كما هو لم يغير من مناهجه تقريباً[٤٢] حتى اصدار قرار ضم القطاع إلى قيادة المنطقة الوسطى، بعد ان كان تابعاً لقيادة المنطقة الجنوبية في نهاية شباط (فبراير) العام ١٩٧٢[٤٣]. وبذلك، أصبحت الضفة والقطاع في يد قيادة واحدة؛ ووصف ذلك القرار، في حينه، بأنه سوف يساعد على الاعتناء بسكان القطاع[٤٤]. ومما يذكر، ان ارهاصات الاهتمام بتحسين مستوى الخدمات في القطاع سبقت ذلك بحوالى عام، عندما حل العميد اسحق فوندق على رأس الحكم العسكري فيه، محل العميد مناحيم افيرام، في أواخر آذار (مارس) ١٩٧١، وما رافق ذلك من اعادة تنظيم الحكم العسكري فيه، على غرار التنظيم القائم في الضفة الغربية منذ حرب العام ١٩٦٧[٤٥].

ظلت سلطات الحكم العسكري تولي اهتمامها بتحسين الخدمات في الضفة والقطاع. وعندما وجدت نفسها في مأزق اقتصادي، بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، شجعت أصحاب رؤوس الاموال العرب على سحب مدخراتهم من المصارف العربية، وفرضت قيوداً على خروج الاموال من المناطق المحتلة[٤٦]، كما سمحت بتوجه بعض رؤساء البلديات، بعد ذلك، إلى الدول العربية النفطية، من أجل الحصول على قروض مالية، لدعم أوضاع البلديات، وتمويل المشاريع الخدمية[٤٧]. ومنذ ذلك الحين، نسّقت سلطات الحكم العسكري مع برامج المساعدات الاميركية للمناطق المحتلة، التي أولت اهتماماً كبيراً بتحسين أحوال المواطنين في الضفة والقطاع منذ العام ١٩٨٣، ونجحت في تحويل التركيز من التطوير الاقتصادي إلى المشاريع العامة، مثل مياه الشرب والطرق والكهرباء[٤٨]. وفي هذا الاطار، يجب ان نتفهم الاسباب التي حدت برئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، بعد وصوله للحكم العام ١٩٨٤، إلى طرح مشاريعه الخاصة بتحسين الحياة في الضفة والقطاع[٤٩].

(د) تصفية أوضاع لاجئي المخيمات: انطلاقاً من أن تركيب المخيم، وتنظيمه، وظروف الحياة فيه، تجعل من مشكلة اللاجئين مشكلة دائمة تذكر دائماً بنكبة ١٩٤٨، وتحمل، في طياتها، امكانية التفاف سكان المخيم حول العمل الفدائي، رأت سلطات الحكم العسكري ضرورة تطوير حياة لاجئي المخيمات، ودمجهم في مناطق تشمل السكان الاصليين. ولتحقيق هذا الغرض، لجأ الحكم العسكري إلى عملية تنمية شاملة، تهدف إلى انهاء صورة المخيم التقليدية، وذلك بتخفيف كثافته السكانية، وتقطيع أوصاله بشق الطرقات الواسعة بين مبانيه المتلاصقة، وادخال الكهرباء ومياه الشرب اليه. وكذلك التأثير في اتجاهات ساكنيه، باقناعهم بأن لا فائدة من انتظار حل جديد يجدد ايامهم الغابرة، وبأن يعتمدوا على انفسهم، اقتصادياً، ويتخلوا عن الاتكالية والاعتماد على الآخرين (أونروا)، ويندمجوا في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، للسكان الاصليين[٥٠].

وعلى الرغم من أن السياسة الاسرائيلية، في هذا المجال، هدفت إلى التصفية الكلية لأوضاع اللاجئين في مخيمات الارض المحتلة، الا ان الجهود الاسرائيلية في ذلك اتخذت من مخيمات قطاع غزة مجال عملها الرئيس، وبدأت باستخدام أقسى درجات العنف والشدة، المتمثلة في هدم البيوت، واجلاء سكانها بالقوة، بحجة شق الطرق الامنية في المخيمات[٥١]. وقد سارت عملية الهدم وشق الطرقات على مرحلتين؛ الاولى بدأت منذ العام ١٩٦٩، واستمرت حتى النصف الثاني من العام ١٩٧١، حيث توقفت في اعقاب الضجة الدولية التي أثارتها، بعد أن تم شق طرق «أمنية» واسعة